مجلس إدارة «زين» يقبل استقالة مهند الخرافي

تقدم مهند الخرافي رئيس مجلس إدارة مجموعة زين باستقالته والتي قبلها مجلس الإدارة بحسب إفصاح الشركة لبورصة الكويت أمس.
وجاء في البيان أن الاستقالة جاءت لرغبة الخرافي في التفرغ لأعماله الخاصة.
ودعا مجلس إدارة زين الجمعية العمومية العادية للانعقاد 28 مارس الجاري لمناقشة توصيات مجلس الإدارة بالتوزيعات على المساهمين والتقارير المالية إضافة الى انتخاب عضوين مكملين لملء المراكز الشاغرة في مجلس الإدارة.

بعضهم طالب بإلغاء العملية بعد اكتشافه النصب باسم تداول العملات الرقمية

بنوك كويتية توقف تحويلات للخارج.. لحماية العملاء من أنفسهم

محمود فاروق

قررت بنوك كويتية وقف تحويلات مالية لعملاء يتداولون في العملات الافتراضية، فبحسب مصادر مصرفية لـ«الأنباء» ان بنوكا رصدت تحويلات مالية لشركات خارج الكويت غير معروفة تتداول في العملات الافتراضية وبعد اتمام عملية التحويل بغرض شراء العملة الافتراضية وتداولها يختفي الموقع الالكتروني الخاص بالشركة.

وذكرت المصادر ان هؤلاء العملاء تقدوا بشكاوى إلى بنوكهم للاستدلال على عملية التحويل، إلا ان البنوك أكدت انها قامت بعملية التحويل التي طلبها العميل من البنك وليس من صلاحيتها رفض طلب العميل إلا في حالات معينة منها الاشتباه في عمليات غسيل الاموال وما شابه ذلك. وأوضحت تلك المصادر انه يمكن ان يتأخر تنفيذ بعض التحويلات المالية للخارج عن المعتاد خلال الفترة المقبلة وذلك بهدف حماية العملاء من التحويل لجهات غير معلومة وقد يتم الرجوع للعميل للتأكيد عليه ان التحويل قد يكون غير آمن لاعادة التأكيد من العميل مرة أخرى.

واشارت المصادر إلى ان ادارات البنوك العليا طالبت إدارات التحويلات المالية لديها بمزيد من المراقبة على التحويلات الخارجية للعملاء وإيقاف أي عملية تحويل يشتبه في انها بغرض تداول العملات الافتراضية من قبل العملاء، وذلك بعد ورود بلاغات قدمها العملاء إلى افرع البنوك الخاصة بهم، تفيد بتعرضهم لعمليات نصب من خلال تداول العملات الافتراضية المشفرة عبر الإنترنت.

تشديد في مراجعة التحويلات المالية للخارج لمواقع تعمل بتداول البيتكوين

وفي ذلك السياق، قالت مصادر انه لا يمكن لبنك الكويت المركزي تجريم العملة كونه لا يعترف بها فضلا عن أنها عملة افتراضية تستخدم للتبادل دون وجود سلطة مركزية، أو وسيط، وتتم إدارة المعاملات وإصدار النقود بشكل جماعي عن طريق شبكة الإنترنت، وبالتالي فهي منفلتة من أي سلطة رقابية يمكن من خلالها حماية حقوق العملاء.

وأكدت المصادر الرقابية ان «المركزي» مازال يمنع من ناحيته البنوك العاملة في الكويت، والشركات الخاضعة لرقابته من التداول العملات الافتراضية وعلى راسها «البيتكوين» لاسيما بعد تنامي الطلب عليها خلال الاشهر الماضية بشكل ملحوظ.

واوضحت المصادر أن حظر «المركزي» في هذا الخصوص يشمل قبول الدفع بها، أو فتح محافظ لها، وكذلك القيام بأي عمليات وساطة بين أطرافها.

وبحسب بيانات نشرتها «الأنباء» في 24 فبراير الماضي منسوبة الى تقرير عالمي معتمد كشفت عن أكثر من 12 الف متداول كويتي للعملة الافتراضية «بيتكوين» خسروا نصف ثرواتهم بعد ان تآكلت رؤوس أموالهم وارباحهم التي جنوها من هذه العملة على مدار اكثر من اربعة اشهر حيث تراجعت العملة بشكل عنيف ليخسر الكويتيون نحو اكثر من نصف ثرواتهم في البيتكوين التي تقارب المليار دولار - بحسب بيانات كبرى شركات التداول الاميركية المتخصصة في تداول البيتكوين وخدمات البلوك تشين لتصل خسائر القيمة السوقية لاستثمارات الكويتيين في البيتكوين 500 مليون دولار في 4 أشهر فقط.

الإصدار الجديد يقابله استحقاق بالقيمة نفسها

«المركزي» يطرح سندات بقيمة 160 مليون دينار

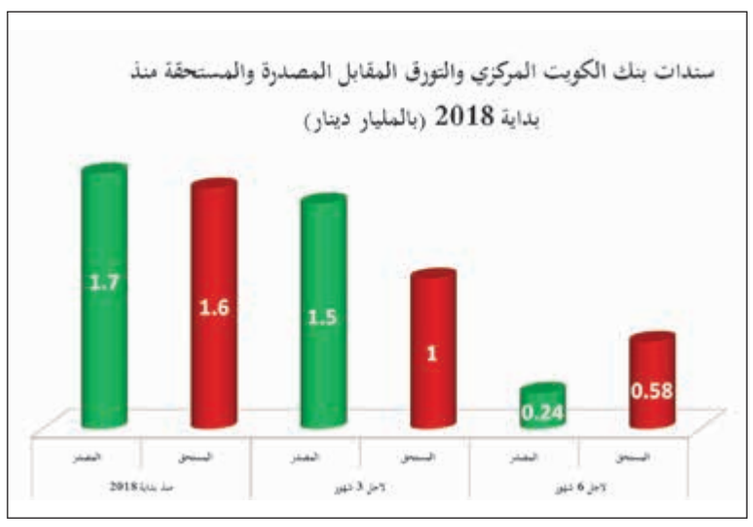

مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي أمس سندات و«تورق مقابل» لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي بقيمة 160 مليون دينار لأجل 3 أشهر بعائد يصل إلى 2٪، وبتغطية تخطت 9 مرات حجم الإصدار، على أن يستحق سداد تلك السندات في 12 يونيو 2018.

ويتزامن هذا الإصدار الجديد مع استحقاق لسندات بقيمة 160 مليون دينار كان البنك المركزي قد أصدرها في 12 ديسمبر 2017، لأجل 3 أشهر وبعائد بلغ 1,75٪.

ويعتبر الإصدار الجديد هو ثامن إصدار لسندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل خلال 2018، حيث طرح البنك أول إصدار في 9 يناير الماضي بقيمة 240 مليون دينار، وبذلك يصل حجم الاصدارات منذ بداية العام لتنظيم السيولة 1,7 مليار دينار، ويقابلها استحقاقات لسندات خلال تلك الفترة بقيمة 1,6 مليار دينار، بفارق 100 مليون دينار. ويحافظ بذلك بنك الكويت المركزي على مستوى السيولة في القطاع المصرفي من خلال إصدار سندات جديدة بقيمة الإصدارات المستحقة، بما يحدث توازنا بعدم زيادة أو خفض مستويات السيولة الحالية.

«كامكو»: ندرس كل الفرص الاستثمارية

قالت كامكو إن الشركة تقوم بصفة مستمرة بتقييم ودراسة الفرص الاستثمارية المتنوعة كجزء من استراتيجيتها، وذلك في بيان صحافي لبورصة الكويت أمس. ويأتي ذلك بالتزامن مع أنباء عن دخول كامكو للمنافسة على حصة تصل إلى 70٪ في شركة جلوبل تمثل حصة مساهمة البنوك في الشركة.

«المركزي» يوافق لـ «برقان» على استرداد سندات بـ 73 مليون دينار

أعلن بنك برقان عن حصوله على موافقة من بنك الكويت المركزي مؤرخة في 8 مارس 2018، على طلب البنك لاسترداد سندات الشريحة الثانوية الثانية (2 Lower Tier) التي تم إصدارها في 27 ديسمبر 2012.

وأوضح البنك في بيان على موقع البورصة أمس أن السندات محل الاسترداد تبلغ قيمتها 100 مليون دينار ولمدة 10 سنوات قابلة للاسترداد بعد انقضاء فترة 5 سنوات من تاريخ الإصدار بشرط موافقة البنك المركزي. وأشار البنك في البيان إلى أن الرصيد المتبقي من تلك السندات يبلغ 72,8 مليون دينار.

وذكر «برقان» أنه وبعد إصدار السندات في عام 2012، أصدر البنك المركزي تعليمات بخصوص كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات (بازل 3)، حيث انه وفقا للتعليمات المشار إليها فقد تم استبعاد السندات المذكورة من رأس المال الرقابي وانعكس ذلك في احتساب معيار كفاية رأسمال البنك.

وأضاف أن ذلك الاسترداد بعد القيام بإرسال إخطار خطي لا تقل مدته عن 30 يوما ولا تتجاوز 60 يوما، باسترداد جميع السندات (وليس جزءا منها فقط) وفقا للشروط والأحكام بقيمتها الاسمية، إضافة إلى الفوائد المستحقة عليها. ولفت إلى أن الأثر المادي للمعلومة الجوهرية السابقة على المركز المالي للبنك يتلخص في أن سندات رأسمال الشريحة الثانية تمثل حاليا مصادر تمويل باهظة التكلفة للبنك، وبالتالي فإن استرداد هذه السندات سوق يقلل ويحد من تكاليف التمويل.

المرحلة الأولى بتكلفة 900 مليون دينار والتشغيل يبدأ 2023

ميد: الكويت تعين مستشاراً لمشروع السكك الحديدية في الربع الثالث

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان الهيئة العامة للطرق والنقل البري تخطط لتعيين استشاري في الربع الثالث من هذا العام لصياغة وثائق المناقصة المتعلقة بمشروع سكة الحديد الوطنية الذي طال انتظاره.

ونسبت المجلة الى عضو مجلس الإدارة محمد سعود الهدبة قوله ان المرحلة الأولى من مشروع طريق السكك الحديدية، والتي ستنطلق من الحدود السعودية إلى وسط مدينة الكويت، سيتم التعامل معها كمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص على ان تتولى هيئة مشروعات الشراكة إدارة عملية التوريد والتنفيذ.

وأضاف الهدبة أن ترسية حزمة الأعمال المدنية على الكونسورتيوم الذي سيقع الاختيار عليه والمقرر ان يتألف من المطورين والمقاولين والممولين، قد تتم في العام المقبل، في حين سيتم طرح حزمة الأعمال الخاصة ببناء الخطوط والإشارات والمسارات والأنظمة في وقت لاحق.

وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى من خط السكك الحديدية، والتي تشتمل على وحدات لنقل الركاب والبضائع حوالي 900 مليون دينار كويتي، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيلها بحلول عام 2023.

وانسجاما مع الخطة السابقة وبناء على الهيكل المعزز بقانون المشتريات والتوريدات في الكويت، سيتم تشكيل شركة لإدارة المشروع من قبل الكونسورتيوم المختار، الذي سيمتلك ما بين 26 و44٪ من الشركة، مع تعويم الأسهم المتبقية في عملية طرح أولي عام.

وانتهت المجلة إلى القول انه سيكون بإمكان الحكومة الكويتية أو شركات القطاع العام عند ذلك شراء أسهم تصل نسبتها الى 6٪ كحد أدنى و24٪ كحد أقصى من اسهم شركة المشروع.

وسيبلغ طول المرحلة الأولى من خط السكة الحديدية 265 كيلومترا ويمتد من الحدود السعودية إلى مدينة الكويت وصولا إلى ميناء بوبيان الجاري انشاؤه في الوقت الحاضر ومن المقرر تقسيم هذه المرحلة إلى خمس شرائح.

ويتم التخطيط لمرحلة ثانية من المشروع بحيث يربط خط السكة الحديدية بين الكويت والحدود العراقية ويبلغ طوله 43 كيلومترا.

وصفت تطبيقها يناير الماضي في الإمارات بـ «المتسرع»

«إيكاو»: الشركات تعاني من «القيمة المضافة»

محمود عيسى

قالت شركة ICAEW ايكاو البريطانية المتخصصة في المحاسبة والمالية إن البدء بتطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) بنسبة 5٪ في كل من الإمارات والسعودية مؤخرا لم يؤثر على تدفق الصفقات في دول مجلس التعاون الخليجي، نظرا لأن معدل الضريبة منخفض نسبيا مقارنة بالأسواق العالمية. ومع ذلك وجدت العديد من الشركات نفسها غير مستعدة لتطبيقه اعتبارا من الأول من يناير، وأصبحت تسابق الزمن لضمان امتثالها للضرائب لتجنب العقوبات.

وكان هذا هو الإجماع الذي توصل اليه المشاركون في لقاء المائدة المستديرة الذي نظمته كلية تمويل الشركات التابعة لشركة ICAEW في مركز دبي المالي العالمي حول تأثير هذه الضريبة على الصفقات والعقود في دول المجلس، وشارك فيه أكثر من 100 من أعضائها وكبار ممثلي الشركات من المنظمات المالية العالمية والإقليمية الرئيسية.

واستطلعت إيكاو آراء المتخصصين والمشاركين في الندوة وأبرز ما توصلت إليه:

1ـ تدفق الصفقات في دول مجلس التعاون الخليجي لم يتأثر بتطبيق ضريبة القيمة المضافة ولكن هناك شكوكا بشأن البنود الخاضعة للضريبة، وبالتالي فقد أوصوا باتباع أفضل الممارسات للحفاظ على الامتثال الضريبي.

2ـ هناك شعور بالرفض تجاه ضريبة القيمة المضافة في أوساط الشركات ما يؤثر على قدرتها على التطبيق في الوقت المحدد. وتقوم الشركات الآن بالامتثال لضريبة القيمة المضافة ومراجعة عملياتها التجارية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات لديها.

3 ـ صعوبة معالجة هيئة الضرائب الإماراتية «كهيئة تشريعية ناشئة» جميع المخاوف التي تثيرها الشركات بشان الضريبة، لان تطبيقها جاء متسرعا، لكنها مع مرور الوقت ستحسن ظروف العمل وتخلق اقتصادات أكثر استقرارا وأكثر شفافية وموثوقية وقبولا دوليا على المدى الطويل.

4 ـ ليست كل الشركات قادرة على الوصول للاستشاريين المتخصصين بضريبة القيمة المضافة، لاسيما الشركات الصغرى التي لا تتوافر لديها المشورة الضريبية وتكافح من اجل عمليات الامتثال.

5 ـ تفاعل الشركات مع بدء التطبيق يناير الماضي كان سلبيا مع المستهلك تجاه إدخال ضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك، فإن هذا النوع من السلوك الاجتماعي سيكون قصير الاجل، أما على المدى الطويل، فإنها ستساعد في خلق اقتصاد أكثر استقرارا.

6 ـ سادت قبل التنفيذ مخاوف بشأن مدى حدة تأثير الضريبة على التدفقات النقدية لدى الشركات. وفي أي مرحلة معينة، قد تدين الشركات للحكومة بمبالغ كبيرة من المال، أو تنتظر تسلم مبالغ مستردة مستحقة لها، وهذه قد تؤثر في التخطيط المالي للنشاطات التجارية.

7 ـ تتأثر قطاعات الإنشاءات والعقارات والتصدير بشدة بهذه الضريبة. ونظرا للمدة الطويلة التي تستغرقها مشاريع البناء، فان الشركات لم تدخل العقود القائمة ضمن حسابها ضريبة القيمة المضافة عند التخطيط لهذه العقود، ما اسفر عن صعوبات في تمرير الضريبة وتحميلها لعملائها.

8 ـ أصبحت السلع التي يتم استيرادها إلى الإمارات لإعادة التصدير تحتاج الآن إلى إجراء عمليات جمركية جديدة وتخليص ضريبة القيمة المضافة. وبالتالي فقد كافحت العديد من الشركات المشاركة في هذا النوع من التجارة لفهم جميع القواعد ومعدلات الضرائب ذات الصلة على بعض السلع.

9 ـ ضريبة القيمة المضافة نظام أثبت نجاحه في بريطانيا وأوروبا لعقود من الزمن. ومع تأثر الشركات بالتغيرات المالية الأخيرة، يجب أن يصبح نظام الضرائب أكثر تلقائية ومرونة بشكل تدريجي.